خصخصة في مصر.. أهلا بالتسعينيات من جديد

الأربعاء 18 يوليو 2018 10:07 م

كتب: - الجزيرة نت

بعد 27 عاما من انطلاق تجربة الخصخصة في مصر، تعود البلاد تحت ضغط صندوق النقد الدولي إلى هذا البرنامج الذي لا يرتبط بذكريات طيبة في أذهان أغلب المصريين.

بتوجيهات مباشرة من رئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي، تمضي حكومة السيسي في طريقها لخصخصة عدد من الشركات والبنوك الحكومية عن طريق طرح حصص منها للبيع في البورصة المصرية.

صدر الإعلان الأول عن هذا البرنامج في يناير/كانون الثاني 2016 من جانب رئاسة الانقلاق، والآن تقول حكومة السيسي إنها قررت مباشرة الخطوات التنفيذية وستبدأ بطرح حصص من خمس شركات (مدرجة في البورصة أصلا)، كشفت عن أسمائها يوم الثلاثاء 17 يوليو/تموز 2018.

لا تقول حكومة السيسي إنها تتحرك تحت ضغط صندوق النقد الدولي -الذي يقرضها 12 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات بدءا من نوفمبر/تشرين الثاني 2016- ولا تقول إنها تلجأ للخصخصة لسد عجز مالي، بل تعلن أن هدفها هو تنشيط البورصة وزيادة رؤوس الأموال فيها وتطوير الشركات المستهدفة.

بيد أن تقارير صحفية عدة تفيد بأن الخصخصة شرط من شروط صندوق النقد الدولي لصرف الدفعات الباقية من القرض، إذ إن الصندوق يدفع دائما في اتجاه تمكين القطاع الخاص وتخفيف سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وكذلك تخفيف الأعباء المالية عن الدولة، بصرف النظر عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الجانبية.

ماذا تريد حكومة السيسي؟

ولم تكشف حكومة السيسي تفاصيل شافية عن برنامج الخصخصة منذ إعلانه في 2016، وأبرز ما كشفته حتى الآن هو أنها ستطرح حصصا من 23 شركة لجمع 80 مليار جنيه (نحو 4.5 مليارات دولار) خلال 24 إلى 30 شهرا.

وتستهدف الخصخصة بشكل رئيسي قطاعات البنوك والصناعات البترولية، وأهم الشركات المستهدفة هي "إنبي" للصناعات البترولية والكيميائية التي سيطرح منها ما يصل إلى 24%، وبنك القاهرة، وبنك الإسكندرية، وشركة "ميدور" للتكرير، وشركة "مصر للتأمين".

ويؤخذ على هذا البرنامج استهدافه لشركات ناجحة ورابحة يقول المنتقدون إن حكومة السيسي تفرط فيها من أجل مكاسب مالية مرحلية، بدلا من تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة لتمكين القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الإنتاج المحلي وتوفير فرص العمل.

الماضي المرير

ويخشى كثير من المتابعين للاقتصاد المصري أن يكون برنامج الخصخصة الجديد إعادة لتجربة التسعينيات التي نتج عنها إغلاق العديد من المصانع وتشريد آلاف العمال، كما اقترنت بقضايا فساد وتلاعب وتقارير عن ضياع مليارات الجنيهات من حصيلتها.

بدأت الخصخصة في مصر عام 1991، وبلغت ذروتها في السنوات الخمس الأولى من القرن الـ21. وكانت النتيجة بيع أكثر من 400 شركة، بحسب البيانات الرسمية، بحصيلة تقارب 50 مليار جنيه (2.8 مليار دولار، بحسب أسعار الصرف الحالية).

أحدثت الخصخصة هزات في المجتمع المصري، كما ظهر جليا في محافظة الغربية التي شرد الآلاف من عمالها، وفقدت الدولة العديد من الشركات التي كانت توصف بأنها قلاع صناعية، وسلّمت قطاعات بأكملها إلى شركات أجنبية مارست الاحتكار في السوق المصرية، كما حدث في قطاع الإسمنت